

البناء العشوائي بالعاصمة.. الحلول المحبوسة!

تحقيق / إشراق دلال



يعد الشكل الحضاري والعماري الهندسي إحدى السمات الرئيسية لعواصم المدن في العالم.. لكن ما تواجهه أمانة العاصمة من خروج عن المخططات العمرانية وتشويه مستمر يعد من الظواهر التي تتزايد يوماً تلو الآخر، حيث أتت أصبحت عائقاً حقيقياً لتطور العاصمة.. البناء العشوائي في العاصمة تسبب بمشكلات كثيرة أهمها غياب وصعوبة الحصول على الخدمات العامة كالمستشفيات والمدارس والمياه والكهرباء والهاتف.. وغيرها في تلك المناطق.. مما يعد مشكلة حقيقية يتصدرها غياب التنفيذ للمخطط العمراني من الجهات المختصة كما يشترك فيها غياب الوعي المجتمعي..

دراسة:

(40% زيادة في سكان صنعاء أغلبهم من الأرياف.

الحكاية تبدأ بعدم وجود تخطيط مستقبلي حكومي.. وتنتهي بمعاناة السكان.

وتبرز إعاقة العادات والتقاليد السلبية والمتأصلة للاستثمار في الإنسان حيث يعارض الأهالي التنازل عن أي قطعة أرض مقابل الحصول على مدرسة أو مركز صحي.

أنشطه غير مهيكلة

"البناء العشوائي يستعمر أطراف المدن ويلتهم الأراضي الزراعية ويخلف آثاراً اقتصادية واجتماعية ومخاطر أمنية مختلفة"، هكذا بدأ حديثه المهندس عبده قائد الزمزمي -مدير إدارة التفتيش الفني بمكتب الأشغال العامة والطرق بأمانة العاصمة- ويضيف قائلاً: ظاهرة البناء العشوائي مشكلة مؤرقة للحكومات وبالأخص دول العالم الثالث.

كما يعتبر الزمزمي أمانة العاصمة إحدى المدن التي يحيط بها البناء العشوائي من جميع الاتجاهات الطرفية للعاصمة وتكمن خطورة هذه المشكلة في كونها تؤسس ميلاداً يومياً لأحياء سكنية عشوائية بدون أدنى اعتبارات لضوابط البناء والإجراءات المنظمة لها.. من تخطيط وقنوات صرف صحي وشبكات مياه وكهرباء وطرق وغيرها.. الأمر الذي خلف أنشطه غير مهيكلة ومعايير محدودة انعكست سلباً على واقع التخطيط الحضري.

ويرجع مدير إدارة التفتيش ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وإقرار ربط المسؤولية بالمحاسبة رغم القوانين التي سنتها الحكومة مؤخراً وخاصة قانون التخطيط الحضري لسنة 1995م، ولائحته التنفيذية، وكذلك قانون البناء رقم (19) لسنة 2002م، ولائحته التنفيذية.

وتوجد أماكن التجمعات العشوائية في أمانة العاصمة بمنطقة قاع القضيي المدخل الجنوبي للعاصمة صنعاء (حالياً تابعة لمحافظة صنعاء)، وجزء من منطقة الخفجي (حجز مستشفى السرطان سابقاً - مديرية السبعين)، ومنطقة الحزام الأخضر بمديرية السبعين (منطقة الليل - السنينة - مديرية معين)، ومنطقة وادي أحمد (مديرية بني الحارث)، منطقة الخميس وبني حوات - مديرية بني الحارث)..

محدداً بأن البناء العشوائي يكمن في: "البناء غير المرخص والبناء على أراضي غير مخصصة للبناء وبناء يقوم في أرض مغلقة أو غير مملوكة، كذلك البناء الواقع خارج نطاق تخطيط المدن"، وهذه الأنواع تتواجد في أغلب المحافظات وخاصة المحافظات الكبرى والتي تتركز فيها مقومات الخدمات التي يطلبها المواطن وخاصة ابن الريف في ظل البحث عن حياة كريمة والهروب من شظف العيش إلى مقومات عيش أكثر تناسب مع متطلبات الحياة اليومية، وهذا ما يبدو من توجه السواد الأعظم من الناس إلى أطراف العاصمة صنعاء لتشييد أبنية غير مستوفية لأدنى شروط السكن اللائق.

تصوير / مراد مبروك

حديثه تساعد على سهولة العيش وتعكس قربها من قلب العاصمة. وأوضحت الدراسة بأن هذا التضاد بين القرب الزمني والتباعد الخدمي تسببت به عدة عوامل منها عدم وجود تخطيط مستقبلي واضح ومنظم من قبل السلطات الحكومية المسؤولة.

كما يتحمل المجتمع المحلي جزءاً من المسؤولية حيث يتم التوسع دون أي التفات لصلاحية الموقع أو وضع أي رؤية مستقبلية أو عواقب اختيار المكان.

ونوهت الدراسة بأنه يمكن ملاحظه ضعف دور الجمعيات والتعاونيات (رغم وجودها) وتغييب الجانب النسوي في أنشطه هذه المؤسسات.. وبالرغم من أهميه الجانب الديني في تربية الإنسان إلا أن دور المسجد أيضاً ما يتعلق بنوعية المباني وتواجد خدمات مثل (الكهرباء والهاتف الثابت) وتواجد السيارات الخاصة بالأهالي.

إلا أنه ومن منظور آخر تعتبر من المناطق الفقيرة خدمياً حيث لا تتواجد في المنطقة أي خدمات تعليمية أو صحية أو بنية تحتية

كما شهدت المنطقة توافد أناس من غير أهل المنطقة الأصليين للسكن فيها ويمثلون ما نسبته (40%) من السكان..

وخرجت القراءة المتأنية للمعلومات التي تم جمعها وتدقيقها (باستخدام أدوات الـ P. R. A) عن السكان في المنطقة بمؤشر التقارب للشديد بينها وبين المؤشرات الديموجرافية للجمهورية، فمتوسط عدد الأسر في المسكن هو (أسرة واحدة) ما يتطابق مع مؤشرات تعداد 2004. ويقترب عدد أفراد الأسرة الواحدة في المنطقة من (6.2 شخص) مما هو مدون في تعداد عام 2004 (6.9 شخص)..

وما يمكن استنتاجه من خلال المعلومات المجمعة أن المجتمع المدروس يعتبر متوسطاً وفقاً للكثير من المعايير مثل توزيع الثروة ونسبة المتعلمين ووفقاً للملاحظة المباشرة أيضاً ما يتعلق بنوعية المباني وتواجد خدمات مثل (الكهرباء والهاتف الثابت) وتواجد السيارات الخاصة بالأهالي.

إلا أنه ومن منظور آخر تعتبر من المناطق الفقيرة خدمياً حيث لا تتواجد في المنطقة أي خدمات تعليمية أو صحية أو بنية تحتية

السنوي للعام 2012م والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء: توضح بأن المديرية العشر لأمانة العاصمة قُسمت إلى "89" من الأحياء، والأحياء مقسمة إلى "791" حارة.. ومن أهم المؤشرات التي تطرق إليها الإحصاء السنوي في التشييد والبناء والإسكان للعام ذاته بأن عدد الرخص الصادرة "5.715" رخصة في 2012م.. وعدد المساكن في نفس العام: "339 ألف" مسكن.. موزعة في الريف والحضر بأمانة العاصمة.

غياب التخطيط

وفي دراسة ميدانية أجراها فريق من الباحثين بالمركز اليمني للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل "منارات"، ومؤسسة "مع الناس" للتنمية حول احتياجات ومشاكل المناطق العشوائية "عصر العليا - مديرية الوحدة - أمانة العاصمة" نموذجاً.. بينت في المحور السكاني للدراسة أنه يمكن اعتبار التوسع التي عرفتها المنطقة طبيعية نتيجة لزيادة سكان المنطقة حتى ثمانينات القرن الماضي حيث ضربت موجة التوسع المنطقة حتى أصبحت حالياً تشمل (10 محلات)

ضباب الهوية

سعيد المخلحي من سكان منطقة وادي أحمد يشتكي قائلاً: "هوية الشارع الرئيسي للمنطقة ضاعت، فبعد أن كان خطاً رئيسياً أصبح عبارة عن شوارع فرعية غير منتظمة، حيث لا نستطيع من خلالها التحرك بحرية، ناهيك عن غياب الخدمات الرئيسية وتبعدها عن سكان المنطقة" .. كما طالب سعيد الجهات المعنية بتحمل المسؤولية تجاه هذه العشوائية ومعالجة المشكلة لأنها باتت تؤرق السكان في تلك المنطقة..

جابر الهروش من سكان منطقة السنينة يقول: "البناء العشوائي ظاهرة منتشرة في اليمن ككل، وذلك لغياب التخطيط السليم وتجاهل الرقابة من قبل الجهات المعنية، مضافاً أن منطقة السنينة إحدى المناطق التي تعاني من هذه الظاهرة.. كما أنه يطالب بسرعة وضع حد لتنامي هذه الظاهرة كون أمانة العاصمة وجه اليمن..

مؤشرات إحصائية

في إحصائية عن عدد المساكن في العاصمة من المباني والتراخيص بحسب الإحصاء

الزمزمي:

البناء العشوائي يخلف آثاراً اقتصادية واجتماعية ومخاطر أمنية مختلفة.



الجهاز المركزي للإحصاء:
الرخص الصادرة في 2012م نحو
5715 رخصة